مجلس التعاون

دول التعاون في المرتبة السادسة للاحتياطيات النقدية الأعلى في العالم

الدوحة / وكالات :

تحت رعاية سعادة السيد يوسف حسين كمال وزير المالية وزير الاقتصاد والتجارة بالإنابة بدأت بمنتجع شرق بالدوحة أعمال المؤتمر السنوي حول المشاريع المستقبلية والفرص الاستثمارية في قطر والذي تنظمه شركة ميد ، ويستمر لمدة يومين .وفي جلسات العمل في اليوم الأول جري تقديم مجموعة من الأوراق والعروض التي تناولت التنمية الصناعية في دولة قطر.

وقدم السيد إدموند أو سوليفان رئيس مجلس إدارة ميد للفعاليات والأحداث ورقة حول العوامل الخمسة في سلم النمو بدولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام . وقال إن هناك سبعة عوامل تدعم النمو بدول مجلس التعاون الخليجي وحددها في عامل النفط ، والغاز الطبيعي ، والصناعات الثقيلة ، والصناعات النهائية ، وعامل النمو السكاني (بلغ عدد سكان دول الخليج 36 مليون شخص) ، والخدمات وازدهار قطاعها بشكل غير مسبوق وخير مثال علي ذلك مركز قطر المالي ، والعولمة . وقال عن الدوحة باتت تلعب دورا مهما في ربط العالم ببعضه من آسيا الي أوروبا وحتي امريكا الشمالية.

ثم تناول المشاريع الكبري في دول الخليج العربية مشيرا الي انه قد جري تشييد العديد من المشاريع العملاقة ، وأن المشاريع التي يجري تنفيذها بلغت قيمتها حتي يناير الحالي أكثر من 1.800 بليون دولار.

وقال سوليفان: إن النمو قد تضاعف في المنطقة في الفترة الممتدة بين 1999 وحتي 2007 بمعدلات كبيرة جدا . وإن احتياطيات دول التعاون قد بلغت 750 بليون دولار في الفترة الممتدة من 2003 وحتي 2007.

وأشار الي أن ذلك يجعل دول التعاون الخليجي في المرتبة السادسة بين الاحتياطيات النقدية الأعلي في العالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، والهند ، والاتحاد الأوروبي ، اليابان.

وتوقف سوليفان عند ما أسماه العوامل الخمسة السالبة في مسيرة النمو وحددها بالتضخم ، والموارد البشرية وهي قوي العمل الرئيسية للبناء ومن بينهم العاملون بقطاع الخدمات ، والمخاوف المحيطة بالعملة الخليجية ، والكساد العالمي وخاصة في الولايات المتحدة ، والمخاوف من صدمة سياسية متوقعة في المنطقة ويعني بذلك المخاوف المتعلقة بالأزمة الإيرانية والتي يري أنها تؤثر في مسار النمو في المنطقة.

وقدم السيد ماريوس ماراسيفيتيس رئيس قسم بحوث الشرق الأوسط وشمال افريقيا وباكستان في بنك ستاندارد تشارترد ورقة حول تموضع الاقتصاد القطري من منظور النطاق الإقليمي والعالمي .

اضواء

التعود على الفراغ والتعطيل

احد أهم مظاهر العام الماضي السياسية هي تفشي حالة الفراغ الرئاسي والدستوري في المنطقة، ورغم أن حالة الفراغ الدستوري ليست جديدة، إلا أن انتشارها بهذا الشكل لفترات طويلة، بل والتعود السياسي والاجتماعي عليها هي مسألة خطرة جداً. حالياً، لبنان بلا رئيس جمهورية منذ غادر الرئيس إميل لحود قصر بعبدا نهاية نوفمبر الماضي، بينما وصل عدد التأجيلات لجلسة انتخاب الرئيس إلى 13، والرقم مرشح للزيادة. أما الأراضي الفلسطينية المحتلة فما تزال في حالة حرب أهلية وبحكومتين احدهما في القطاع والأخرى في غزة. صحيح، أن الحالة السياسية لطالما كانت متقلبة في أماكن مثل الأراضي الفلسطينية ولبنان، ولكن من غير المقبول أن تعود الأمور إلى أسوأ مما كان عليه قبل عقدين من الزمن.

عادل الطريفي

ظاهرة الفراغ كذلك ليست وحدها المشكلة، بل يضاف إليها مظاهر عديدة تجسد غياب الدولة المدنية، أو غياب سلطة الدولة على أجزاء من الأرض، أو حتى في بعض الحالات غياب سلطة القانون عن بعض الأحياء الشعبية داخل كبرى العواصم العربية. إذا ما راجعنا تقرير "الدول المتعثرة" للعام (2007) الذي تصدره مجلة الفورن-بولسي الأمريكية لوجدنا أن من بين أسوأ خمسة دول حظاً -من ناحية الاستقرار - أربعة منها دول عربية وإسلامية، وهي: لبنان، السودان، الصومال، النيجر.

مثال آخر يجسده التقرير الذي أعده مجموعة خبراء من معهد بروكنغز بواشنطن حول أهم أربعة تحديات أمنية تواجه الرئيس المقبل للولايات المتحدة، والتي منها ثلاث تحديات عربية وإسلامية: النزاع الطائفي في العراق، والخطر النووي الإيراني، وأزمة باكستان.

إذاً، الأزمات السياسية التي تعصف في المنطقة قد تشل بشكل كامل فرص الإصلاح السياسي والاقتصادي التي كان يراهن عليها قبل أربعة أعوام مضت. حالياً يمكن اعتبار "الأمن" المطلب الملح في المنطقة، فبعيداً عن مناطق النزاع المسلح كالعراق والصومال، هناك حاجة ملحة لتحقيق الشعور بالأمان في بلدان عربية كثيرة حيث تهدد العمليات الإرهابية وخروج مساحات كبيرة من الأرض عن سيطرة الحكومات المركزية استقرار الحياة الاجتماعية، ورغم أن هذا الأمر غير معترف به إلا أحياناً، وتتم مناقشته في دوائر ضيقة أحياناً أخرى، إلا أنه أمر مهم يهدد الأمن الوطني في تلك البلدان. الجزائر تمثل نموذجاً لهذه الأزمة المستمرة، فيما لم تعد دول ذات تاريخ أمني مميز بمنأى عن التهديدات الإرهابية.

عندما نتحدث عن مسألة "الفراغ السياسي"، سواء تجسد ذلك في حالات اللاستقرار، أو تدني مستويات الأمان الشخصي، فإنه ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا مسألة أن "الأمان" يتضمن أيضاً ضمان الحدود الدنيا من متطلبات الاستقرار المعيشي والاجتماعي والأسري. إن تفشي ظاهر "الفراغ السياسي" على هذا المستوى يعني إحساس إنسان المنطقة بأن لقمة عيشه أو ملجأه الاجتماعي قد يكونان مهددان في أي وقت، وأسوأ من ذلك أن تفقد المرأة أو الطفل إحساسه بالأمان الاجتماعي والأسري.

قد يبدو هذا الطرح غريباً على المهتمين بالتحليل السياسي للأزمات الإقليمية، ولكن ثمة بعد "ميكرو-اجتماعي" غائب في تحليلاتنا السياسية. فعلى سبيل المثال، إذا ما طرحت قضية "الفراغ السياسي" على طاولة البحث السياسي سواء في مراكز البحث الغربية، أو حتى على قطاع المثقفين والباحثين في المنطقة فليس ثمة في الغالب حلول عملية وعاجلة لتخفيف الأزمة، بل حديث عام مغرق في التحليل المثالي للأزمة دون الخوض في وسائل حلها الواقعية، مع أننا نعرف أن ليس ثمة مساحة لإجراءات ثورية أو انقلابية. وهنا، علي أن أنبه إلى أن جزءاً من توصيف المشكلة خاطئ، فهناك جنوح كبير لتحميل الأنظمة السياسية أعباء المشكلات القائمة، في حين أن هذه الأنظمة هي نتاج الحالة الشعبية في أدق تجلياتها، والدليل على ذلك، أن غالبية محاولات المعارضة سواءً كانت سياسية أو اجتماعية تفشل، وجزء من ذلك الفشل يعود إلى أنه ليس ثمة عمق إصلاحي في المخيال الشعبي يمكن التأثير عليه، فالناس لا تعرف بالتحديد ما هو شكل الدولة المدنية التي يريدونها.

إن تاريخ المنطقة رغم كونه مغرقاً في القدم، إلا أنه بالنسبة للشعوب الحديثة معاصر للغاية. ولا أدل على ذلك من كون الناس لم تتعود غير ما ألفته في العقود الخمسة الأخيرة. ولهذا فعندما تتحدث عن إصلاح الأوضاع السياسية أو الاقتصادية الراهنة فليس هناك حلم شعبي بتحقيق أهداف محددة.

صحيح، أن الفرد في المنطقة يتمنى لو تحسنت أوضاعه المعيشية، وتحسنت حالة الحريات، إلا أنه لا يملك تصوراً لكيفية تحقيق ذلك في المقام الأول، ثم لا يعرف نوعية التنازلات أو التضحيات التي من الممكن أن يتقدم بها. قبل خمسين عاماً، كانت جل أحلام شعوب المنطقة هي أن تحرر من الاستعمار الأجنبي، بينما كانت القضية الفلسطينية بلاجئيها هي مطلب العدالة الإقليمي الأول. أما اليوم، فإن ذهنية الفرد مشغولة بشتى الأزمات الشخصية والوطنية، وهناك صراع دائم ليس بين المواطن والحكومة فقط، بل بين المواطن والمواطن بدءاً من الصراع على الحريات الشخصية بين المتشددين دينياً وبقية المجتمع، أو الصراع الإداري الكبير الذي اسمه "البيروقراطية العربية". هناك حالة من الفراغ الفكري ناتج عن زحمة هذه المشكلات، وهو فراغ لأن الفرد يحاول تبسيط كل مشكلاته عبر اختصارها في ثنائيات دينية أو سياسية أو شعبية.

أعتقد أن ما تحتاجه دول المنطقة حالياً ليس المزيد من الانقلابات السياسية، أو الانتخابات ذات الصوت الواحد سواء كانت حاكمة أو إسلامية، بل التوجه نحو "الهندسة الاجتماعية"، أو ما يطلق عليه بالانجليزية (social engineering). حالة كثير من البلدان العربية تشبه إلى حد كبير حالة بلدان خرجت للتو من حالة الحرب الأهلية، ليست هذه مبالغة، فمن بين 22دولة عربية، هناك سبعة منها على قائمة الدول الأقل استقراراً في العالم، وإذا كنت لا تثق بهذه التقديرات الدولية، فراجع بنفسك مؤشرات الاستقرار: كالنمو الاقتصادي، وحقوق الإنسان، والنزاع الإثني، والعصبيات الاجتماعية، الضغط الديموغرافي، تدني الخدمات الأساسية، الصحة، وحالة اللاجئين والمشتتين.

إن الحاجة إلى سلوك مسار الإصلاح الاجتماعي وفق تكنيكات "الهندسة الاجتماعية" - وهو أمر يطول شرحه- بات مسألة ملحة، صحيح أننا بتنا نعرف أن مسألة توريث الأنظمة الجمهورية بات واقعياً اليوم، على العكس ما كان يظنه الخبراء في السابق، ولكن المسألة هنا ليست توريث السلطة بقدر ما هي توريث للمشكلات من جيل إلى جيل آخر. ضرورة أن يسلك المثقفون والمفكرون والأكاديميون والنشطاء مسار التغيير السلمي الإيجابي، والتعويل على التأثير على المؤسسة الحاكمة بدل مصادمتها. ذلك أمر ينبغي التفكير فيه، لأن ما نحتاجه هو إعطاء الفرصة لإجراء إعادة تشكيل للبنية الاجتماعية، وإعادة تحديد أولوياتها، وسلم القيم بها.

«السلطة" أمر يبالغ في تقدير تأثيرها وقدرتها على تغيير الناس في العالم العربي، ولكن المتابع لتاريخ المنطقة يدرك أن الذين استخدموها قد نجحوا في البقاء، ولكن لم ينجحوا أبداً في استخدامها للتغيير لأن حجم الممانعة الاجتماعية عميق للغاية. وهنا أنا لا ألغي دور المؤسسات السياسية، بل إنني أقول أن المؤسسة السياسية قد تجنح للإصلاح السياسي متى ما أصبح مطلباً اجتماعياً ضرورياً.

عن/ جريدة "الرياض" السعودية

خفضت أسعار الفائدة الأساسي

دول الخليج تتحرك لاحتواء تداعيات خفض الفائدة الأمريكية

دبي/14 أكتوبر/ من داليا مرزبان:

خفضت الكويت سعر الفائدة الأساسي للمرة الأولى منذ 18 شهرا أمس الأربعاء في الوقت الذي تحركت فيه البنوك المركزية في منطقة الخليج للحيلولة دون تزايد الضغوط على عملاتها المرتبطة بالدولار بعد انخفاض تكاليف الاقتراض الأمريكية.

وخفضت كل من السعودية والبحرين والإمارات أسعار الفائدة اليوم بعد قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) خفض الفائدة ثلاثة أرباع نقطة مئوية أمس الأول الثلاثاء وقال محللون إن من المتوقع أن تحذو قطر حذوها متجاهلة ارتفاع التضخم الذي يجتاح المنطقة.

وخفضت الكويت سعر الخصم الرئيسي 50 نقطة أساس فيما اعتبر مفاجأة إذ أن الكويت قررت العام الماضي فك ارتباط عملتها بالدولار ولجأت بدلا منه إلى سلة عملات وإن ظل الدولار مهيمنا عليها.

وتتيح السلة للكويت قدرا أكبر من المرونة فيما يتعلق بأسعار الفائدة وقد أبقى البنك المركزي الكويتي سعر الخصم مستقرا دون تغيير منذ يوليو تموز عام 2006 خشية أن يؤدي خفض تكاليف الاقتراض إلى زيادة التضخم الذي ارتفع في سبتمبر الماضي إلى مستوى قياسي بلغ 6.2 في المائة.

ومنذ 12 سبتمبر خفضت الكويت سعر إعادة الشراء 100 نقطة أساس للحيلولة دون المراهنة على ارتفاع قيمة الدينار.

وحتى لا يستفيد المضاربين من العوائد الأعلى التي سيحصلون عليها من الودائع بالبنوك الأمريكية.

وأمس الأربعاء خفض البنك المركزي الكويتي سعر الخصم إلى 5.75 في المائة من 6.25 في المائة كما خفض البنك سعر إعادة الشراء إلى أربعة في المائة.

وقال جياس جوكنت رئيس الأبحاث ببنك أبوظبي الوطني «سعر الخصم هو آلية الإشارة للبنك المركزي. ويجب أن تتبعه أسعار الإقراض.»، وأضاف «هذا سيشجع على نمو الائتمان. فالبنوك كانت تعمل على خفض أسعار الودائع دون أسعار الإقراض.»

وسلم محافظ البنك المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح بأن القرار صعب لكنه قال إن الفجوة بين عوائد الدينار وأسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأخرى بما فيها الدولار تزايدت بشكل كبير.

وقال في بيان نشرته وكالة الأنباء الكويتية الرسمية إن القرار «يهدف إلى تخفيف أية انعكاسات سلبية قد تنشأ نتيجة وجود هوامش مرتفعة غير مبررة لصالح أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي مقابل أسعار الفائدة على العمليات الرئيسية من جهة والمعطيات الاقتصادية المحلية السائدة في الوقت الراهن والتي تستدعي الحيطة والحذر من أية تسارع في تخفيض مستويات أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي من جهة أخرى.»

وكانت بنوك مركزية أخرى في الخليج تجنبت خفض أسعار الإقراض في وقت ارتفعت فيه إيراداتها ارتفاعا قياسيا بفضل صادرات النفط والغاز.

وخفضت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) سعر الريبو العكسي الذي تسترشد به البنوك إلى 3.5 بالمائة من أربعة بالمائة وتركت سعر الريبو القياسي دون تغيير عند 5.5 بالمائة وفقا لما قاله مصرفيون في الرياض ودبي نقلا عن مذكرة لمؤسسة النقد.

كما رفعت مؤسسة النقد الاحتياطي الإلزامي للبنوك إلى عشرة بالمائة من الودائع من تسعة بالمائة لترغم البنوك على الاحتفاظ بمزيد من الأموال في خزائنها حتى لا يسهم ارتفاع السيولة في رفع التضخم.

وبلغ معدل التضخم في المملكة في ديسمبر 6.5 في المائة مسجلا أعلى مستوى منذ 16 عاما.

وخفضت دولة الإمارات العربية المتحدة التي تربط عملتها بالدولار الأمريكي سعر اتفاقات إعادة الشراء (الريبو) على أموال ليلة واحدة بواقع 75 نقطة أساس ليصل إلى 3.5 بالمائة اليوم.

وقال البنك المركزي إن سعر الريبو كان 4.25 بالمائة أمس الأول الثلاثاء.

ويمثل الريبو الذي بدأ العمل به في نوفمبر تشرين الثاني سعر القياس في الإمارات ويحدد أسعار الفائدة التي تقترض بها البنوك أموالا من البنك المركزي.

وبلغ التضخم في الإمارات أعلى مستوى له في 19 عاما عند 9.3 في المائة عام 2006 وفق أحدث البيانات المتاحة.

وقررت البحرين خفض الفائدة على ودائع أسبوع إلى 3.5 في المائة كما خفضت سعر الإيداع لأجل ليلة واحدة نصف نقطة مئوية إلى ثلاثة في المائة.

وأبقت البحرين على سعر إعادة الشراء لأجل ليلة على 5.25 في المائة.

مجموعة سعودية تستثمر 3,4 مليارات درهم في «دبي لاند»

الرياض / واس

كشفت مجموعة سعودية انها بصدد استثمار 3.4 مليار درهم في مشروع عقاري ترفيهي ضخم في "دبي لاند".

ويشتمل المشروع على أكبر قاعة ألعاب ترفيهية مغلقة، كما تهدف المجموعة للفوز بعدة وكالات عالمية في قطاعي الفنادق والمطاعم.

وأوضحت مصادر المجموعة: أنها ستكشف قريباً عن تعاون المجموعة مع شركة "أكور" الفرنسية لإدارة الفنادق، ضمن علاقة إستراتيجية للتوسع في هذا المجال في دول الخليج العربي، تبدأ في كل من المملكة والإمارات.

من جانب آخر ،واصلت فعاليات مؤتمر الاستثمار السياحي الخليجي الأول بمدينه دبي جلساته، وتناول موضوع «واقع القطاع في العالم وفي الشرق الأوسط» وأوضح رئيس الجمعية الدولية للحدائق والوجهات الترفيهية تشارلي براي شاركه داريل ميتزجر: أن النمو السنوي لعائدات قطاع الحدائق والوجهات الترفيهية والاستجمامية في الشرق الأوسط يتراوح بين 20 و25٪ مقارنة مع 36.7 مليون درهم في الوقت الحالي، عازياً ذلك إلى مليارات الدراهم التي سيتم استثمارها في إنشاء الحدائق والوجهات الترفيهية في المنطقة خلال السنوات القليلة القادمة. يضاف إلى ذلك، أن التقديرات تشير إلى أن 5- 10٪ من جميع المساحات الجديدة المخصصة لتجارة التجزئة ستكون خاصة بالخدمات الترفيهية العائلية.

أكثر من 1,7 مليار ريال قيمة التعامل العقاري خلال العام الماضي

مسقط / العمانية :

اكد عبدالله بن سالم المخيني أمين السجل العقاري بوزارة الإسكان أن إجمالي التعامل العقاري خلال العام المنصرم 2007م بلغ (822/1,797,772,680) مليارا وسبعمائة وسبعة وتسعين مليونا وسبعمائة واثنين وسبعين ألفا وستمائة وثمانين ريالا وثمانمائة واثنتين وعشرين بيسة مقارنة بإجمالي التعامل خلال 2006م البالغ (714/1,953,529,591) مليارا وتسعمائة وثلاثة وخمسين مليونا وخمسمائة وتسعة وعشرين الفا وخمسمائة وواحد وتسعين ريالا وسبعمائة واربع عشرة بيسة، في حين سجل إجمالي قيمة الرسوم المحصلة للتصرفات العقارية للعام 2007م حوالي (36,788,098) ستة وثلاثين مليونا وسبعمائة وثمانية وثمانين الفا وثمانية وتسعين ريالا عمانيا، ومقارنة باجمالي الرسوم المحصلة للعام 2006م التي بلغت حوالي (28,667,357) ثمانية وعشرين مليونا وستمائة وسبعة وستين الفا وثلاثمائة وسبعة وخمسين ريالا عمانيا أي بنسبة زيادة في الرسوم المحصلة تقدر بـ28,3٪ تقريبا.

واضاف أمين السجل العقاري ان إجمالي عدد القطع الجديدة المسجلة خلال 2007م في الأمانة وأقسام السجل العقاري بدوائر الإسكان بالمحافظات والمناطق بلغت(88364) قطعة ، مقارنة باجمالي عدد القطع الجديدة المسجلة خلال 2006م التي بلغت (134456) قطعة، كما تم إصدار(164313) ملكية خلال العام 2007م مقارنة بإصدار (214771) ملكية خلال 2006م .

واوضح ان اجمالي عدد الملكيات الصادرة لأبناء دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لضوابط تملك العقار بالسلطنة بلغت خلال عام 2007م حوالي (2713) ملكية ، فيما كان عددها خلال عام 2006م (3017) ملكية .

وبالنسبة للتصرفات القانونية التي تمت لدى الأمانة وأقسام السجل العقاري بدوائر الإسكان بالمحافظات والمناطق خلال عام 2007م اكد المخيني أنه تم التعامل بـ(51464) عقد بيع بقيمة (258/778,431,447) سبعمائة وثمانية وسبعين مليونا واربعمائة وواحد وثلاثين الفا واربعمائة وسبعة وواربعين ريالا ومائتين وثمان وخمسين بيسة، مقارنة بعام 2006م حيث تم التعامل بـ(53229) عقد بيع بقيمة (325/702,542,679) سبعمائة ومليونين وخمسمائة واثنين واربعين الفا وستمائة وتسعة وسبعين ريالا وثلاثمائة وخمس وعشرين بيسة ، فيما كان إجمالي الرسوم المحصلة (418/23,352,943) ثلاثة وعشرين مليونا وثلاثمائة واثنين وخمسين الفا وتسعمائة وثلاثة وأربعين ريالا واربعمائة وثماني عشرة بيسة، مقارنة بعام 2006م حيث بلغت قيمة الرسوم (910/21,066,751) واحدا وعشرين مليونا وستة وستين الفا وسبعمائة وواحدا وخمسين ريالا عُمانيا وتسعمائة وعشر بيسات، بزيادة وقدرها 10,8٪ ، 10,9٪ تقريباً على التوالي .

كما أشار أمين السجل العقاري بان عدد عمليات تصرفات عقود المبادلة التي تم التعامل بها خلال العام 2007م بلغت حوالي (548) تصرفا، فيما بلغت قيمتها النقدية الى(2,444,971) مليونين وأربعمائة وأربعة وأربعين ألفا وتسعمائة وواحدا وسبعين ريالا عمانيا، مقارنة بعددها خلال عام 2006م التي بلغت حوالي (670) تصرفا، فيما بلغت قيمتها النقدية (3,194,940) ثلاثة ملايين ومائة واربعة وتسعين الفا وتسعمائة واربعين ريالا، كما بلغت الرسوم المحصلة لعقود المبادلة لعام 2007م (24,449) اربعة وعشرين الفا واربعمائة وتسعة وأربعين ريالا عمانيا، مقارنة بعام 2006م التي بلغت (31,849) واحدا وثلاثين الفا وثمانمائة وتسعة واربعين ريالا عمانيا.

واختتم عبدالله بن سالم المخيني أمين السجل العقاري تصريحه بأن تصرفات الرهن التي تمت خلال 2007م بلغ عددها (16114) تصرفا بلغت قيمتها النقدية اكثر من مليار وستة عشر مليون ريال مقارنة بعددها خلال عام 2006م التي بلغت حوالي (13044) تصرفا بلغت قيمتها النقدية مليارا ومائتين وسبعة واربعين مليونا وسبعمائة وواحدا وتسعين الفا وتسعمائة واثنين وسبعين ريالا، في حين سجل إجمالي قيمة الرسوم المحصلة للعام 2007م اكثر من خمسة ملايين ريال مقارنة بعام 2006م التي بلغت اكثر من اربعة ملايين ريال أي بنسبة زيادة تقدر بـ23٪ تقريبا.

شركة «المزايا القابضة» الكويتية تعتزم تنفيذ مشاريع عقارية في السعودية بـ10 مليارات ريال

دبي /وكالات:

كشفت شركة «المزايا القابضة» الكويتية عن تأسيس شركة «المزايا السعودية» للتطوير العقاري في إطار تحالف يجمعها مع شركاء خليجيين برأسمال مليار ريال بهدف تنفيذ مشاريع عقارية ستبلغ قيمتها 10 مليارات ريال خلال السنوات الثلاث المقبلة(الدولار=3.75ريال)

وقالت نائب أول رئيس تطوير الأعمال والمشاريع في الشركة المهندسة سلوى ملحس في حديث خاص لـ»الأسواق.نت» اليوم الأربعاء 2008-1-23 إن الشركة ستباشر أعمالها رسميا خلال ثلاثة أشهر بعد الحصول على جميع الموافقات النهائية وستنفذ أول مشاريعها في الإحساء بتكلفة 700 مليون ريال وهو مشروع سكني متكامل الإستخدامات.

وأضافت ملحس أن الشركة ستقوم بتطوير مشاريع عقارية بقيمة 10 مليارات ريال حتى السنوات الثلاثة المقبلة في المنطقة الشرقية والرياض وانها ستباشر تنفيذ مشروع الإحساء قريبا.

وفضلت المسؤولة في الشركة عدم الافصاح عن هوية الشركاء الخليجيين لكنه أشارت إلى ان مساهمين سعوديين سيدخلون في إطار كونسورتيوم المزايا السعودية.

يشار إلى أن السوق العقارية السعودية تشهد حراكا غير مسبوق، يتجه الى الدخول في طفرة كبيرة من حيث حجم الاستثمار والانجاز، مدفوعا بعدة محفزات تتصدرها الحاجة الكبيرة المتنامية للوحدات السكنية ، بسبب النمو الكبير في اعداد السكان والوافدين من جانب، والنمو الكبير للمدخولات الشخصية الناتج عن حركة تنموية ناشطة في اكثر من مجال لعل الابرز بينها المدن الاقتصادية الكبرى التي اطلقتها المملكة في اكثر من مكان على الارض السعودية، وتنامي السياحة الدينية في المملكة السعودية التي شرعت الباب امام المزيد من الاستثمارات المتنوعة اهمها ايضا الاستثمارات العقارية.

وتبشر الاستثمارات المعلن عنها بطفرة طويلة الامد بالاستناد الى التقديرات الرسمية لحاجة السوق المتنامية، حيث تقدر بما يقرب من 5,4 ملايين وحدة سكنية جديدة بحلول العام 2020.

متفرقات

صندوق النقد الدولي يبحث سياسة التوظيف في الكويت

الكويت / كونا:

أكد مصدر مسؤول في ديوان الخدمة المدنية ان صندوق النقد الدولي سيجتمع في مقر الديوان، لبحث الامور الاقتصادية وسياسة التوظيف في البلاد، مشيرا الى ان الاجتماع سيحضره جميع قياديي الديوان.

واضاف ان صندوق النقد الدولي سيبحث سياسة التوظيف في البلاد بشقيها الحكومي والخاص، اضافة الى مستوى الأجور والرواتب بتكليف من البنك المركزي، موضحا ان الاجتماعات التي اعدها البنك المركزي تعنى بجميع الامور الاقتصادية والمستوى المعيشي.

ووفق المصدر فان صندوق النقد عقد عدة اجتماعات مع الجهات الحكومية اخيرا، حيث انهي مع وزارة التجارة والصناعة والامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية مشاوراته التي تختص بجمع البيانات والمعلومات التي رجحها المصدر ان تكون مساندة لوضع الخطة الخمسية في البلاد، والمنتظرة في نهاية يونيو المقبل.

وأشار المصدر الى ان التحركات الحثيثة في الجانب الاقتصادي على مستوى البلاد مؤشر لتعديل القوانين التي تعرقل الخطط الانمائية والاقتصادية في البلاد.

من جانب آخر، يستعد ديوان الخدمة المدنية لفتح الفترة الثانية والعشرين لمرحلة التوظيف الآلية، وذلك في 15 فبراير المقبل، حيث اكد المصدر ان اختيار الموعد جاء بناء على موعد تخرج الطلبة من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي، مشيرا الى ان المعلومات التي سترد الى الديوان عبر c.d تسهل عملية ادراج البيانات والمعلومات للطلبة الخريجين وفق احتياجات الجهات.

واضاف ان الديوان يعكف حاليا على تجهيز الاحتياجات الوظيفية بعد مخاطبة الجهات الحكومية، لاسيما ان الترشيحات الاخيرة للوظائف الحكومية واجهت مشكلات نقص حاد في احتياجات تلك الجهات، معبرا عن امله في ادراج اكبر عدد من الاحتياجات الوظيفية بهدف تسريع عملية التوظيف.

شركة «سابك» السعودية تحقق 27 مليار ريال أرباحاً صافية في العام الماضي

الرياض / واس :

قالت شركة "سابك" انها حققت 27 مليار ريال أرباحا صافية في العام الماضي 2007م بزيادة بلغت نسبتها 33 فى المائة عن أرباح عام 2006م التي كانت 20 مليار و 300 مليون ريال.

وأوضحت الشركة ان هذه الارباح شملت نتائج شركة /سابك للبلاستيكيات المبتكرة/ لفترة الأشهر الاربعة الأخيرة من عام 2007م.

كما رفعت الشركة أرباحها التشغيلية بنسبة 32 في المائة الى 41 مليار ريال مقابل 31 مليار ريال فى العام الذى سبقه.

وقال رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع ورئيس مجلس طدارة شركة "سابك" الامير سعود بن عبد الله بن ثنيان فى تصريح اوردته وكالة الانباء السعودية ان ربح سهم "سابك" ارتفع الى 10 ريالات و 81 هللة مقابل 8 ريالات و 12 هللة.

وعزا ارتفاع الارباح الى ارتفاع الكميات التى باعتها سابك بنسبة 15 فى المائة وارتفاع الاسعار العالمية لمعظم المنتجات الرئيسة.

وأوضح أن ارباح "سابك" فى الربع الرابع ارتفعت أيضا بنسبة 12 فى المائة الى ستة مليارات و 870 مليون ريال مقابل ستة مليارات و 120 مليون ريال فى الربع الرابع من عام 2006م.

ورغم زيادة أرباح الربع الرابع الا أنها أقل من أرباح الربع الثالث من العام الماضي التي كانت سبعة مليارات و 400 مليون ريال يذكر أن مجلس طدارة سابك كان قد قرر في اجتماعه الأخير رفع توصية إلى الجمعية العامة في اجتماعها المزمع نهاية شهر مارس المقبل بالموافقة على رفع رأس مال الشركة من 25 مليار ريال الى 30 مليار ريال عبر منح سهم مجاني لكل خمسة أسهم مملوكة وتوزيع أرباح نقدية بواقع ريالين للسهم الواحد عن النصف الثانى من عام 2007م على أن تكون الاحقية لمالكى أسهم الشركة المقيدين في سجلات / تداول / بنهاية يوم انعقاد الجمعية العامة.